EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyption Observatory for Journalism and Media

في اليوم العالمي لحرية الصحافة

كيف فقدت وسائل الإعلام المصرية استقلاليتها؟

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الحريات الإعلامية

إعداد

محمد صلاح

تحرير

محمد عبد الرحمن

مراجعة

إسلام محمد

تصميم

إبراهيم صقر

محتويات

مقدمة.

أولًا: في مفهوم استقلالية وسائل الإعلام؟.

ثانيًا: كيف فقدت وسائل الإعلام المصرية استقلاليتها؟.

١- الإحكام على تشكيل الهيئات المنظمة للعمل الإعلامي.

٢- الحفاظ على عدم استقلالية المؤسسات الصحفية القومية.

٣- التدخل في ملكية وسائل الإعلام الخاصة.

خاتمة وتوصيات.

مقدمة

يوافق الأحد الثالث من مايو 2020 ذكرى اليوم العالمي لحرية الصحافة, ذلك اليوم الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر من العام 1993, بناء على توصية من المؤتمر العام لليونسكو, واستجابة لدعوة من الصحفيين الأفارقة الذين أصدروا في عام 1991 إعلان ''ويندهوك'' التاريخي بشأن تعددية وسائل الإعلام واستقلاليتها. ومنذ ذلك الحين يتم الاحتفال بالذكرى السنوية لإعلان ويندهوك في الثالث من مايو باعتباره اليوم العالمي لحرية الصحافة.

ويعتبر الثالث من مايو بمثابة تذكير للحكومات بضرورة احترام التزامها بحرية الصحافة, وهي مناسبة لفتح المناقشات بين الصحفيين حول قضايا الصحافة والإعلام, وهي فرصة للاحتفال بالمبادئ الأساسية لحرية الصحافة, وتقييم حالة حرية الصحافة في جميع أنحاء العالم, والدفاع عن وسائل الإعلام من الاعتداءات على استقلالها, وتحية الصحفيين الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجباتهم. [1]

ويذكر أن الأمم المتحدة قد اعتمدت موضوع اليوم العالمي لعام 2020 وهو ''صحافة بلا خوف أو محاباة'' في مشهد إعلامي يزداد تعقيدًا, وينصب التركيز في اليوم العالمي لحرية الصحافة على تعزيز الصحافة المهنية والمستقلة. ويعد الاستقلال عنصراً أساسيًا في إعلان ويندهوك من أجل تطوير صحافة حرة ومستقلة وتعددية. ويعترف الإعلان بأن حرية الصحافة لا تتطلب فقط قوانين توفر ضمانات قوية لحرية التعبير, ولكن أيضًا شروطًا تضمن التعددية الإعلامية وتمكن الصحافة المستقلة من الناحية التحريرية [2].

واحتفالًا باليوم العالمي لحرية الصحافة؛ تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام هذه الورقة البحثية, لتسليط الضوء على مدى استقلال وسائل الإعلام المصرية باعتباره شرطًا ضروريًا من أجل تحقيق حرية الصحافة, والعدالة وسيادة القانون. ومن ثم تحاول هذه الورقة الإجابة على السؤال البحثي التالي: كيف فقدت وسائل الإعلام المصرية استقلاليتها؟

وثمة أمران في السؤال المطروح, الأول أن السؤال مبني على فرضية متضمنة إقرارًا بنتيجة ألا وهي أن الإعلام المصري فقد جزءًا من استقلاليته؛ ولم نبحث في مدى استقلالية وسائل الإعلام, لأننا نؤمن أن وسائل الإعلام المصرية فقدت جزءً كبيرًا من استقلاليتها ومهنيتها, ولا نقول ذلك جزافًا ولا رغبة في النقد أو تعصبًا لرأي على حساب الآخر, بل نسوق مجموعة من البراهين على ذلك. ومن ثم تسعى هذه الورقة منذ البداية إلى البرهنة على وجهة النظر هذه من خلال الشواهد والحوادث والمؤشرات الواقعية.

والثاني إن الإجابة على هذا السؤال معقدة أيما تعقيد, فلم تفقد وسائل الإعلام استقلالها نتيجة لسبب واحد أو لمجموعة واحدة من الأسباب, بل نتيجة لأكثر من مجموعة من الأسباب. وستتناول هذه الورقة مجموعة واحدة من العوامل أو الأسباب وهي تلك المتعلقة بالعوامل أو قل الآليات التي استخدمتها الحكومات المتعاقبة لإحكام سيطرتها على وسائل الإعلام والتي تتمثل في الإحكام على تشكيل الهيئات والمجالس المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي, الحفاظ على عدم استقلالية المؤسسات الصحفية القومية, التدخل في ملكية وسائل الإعلام. وقبل أن نتحدث بالتفصيل, يجب أن نشير إلى ما المقصود باستقلالية وسائل الإعلام.

1- الأمم المتحدة, اليوم العالمي لحرية الصحافة

2- World Press Freedom Conference 2020 - Journalism without fear or favour, CONCEPT NOTE

أولًا

في مفهوم استقلالية وسائل الإعلام؟

يشير مفهوم "الاستقلالية" بصورة عامة إلى غياب الرقابة الخارجية والتحرر من تأثير الآخرين، ويعبر أيضًا عن قدرة الفرد أو المؤسسة على اتخاذ القرارات والتصرف وفقًا لمنطقها الخاص، وقواعدها الخاصة. ولكن عند تناول مفهوم "استقلالية وسائل الإعلام" نجد أن التعبير عن هذا المفهوم يحمل الكثير من المعاني والدلالات المختلفة، وأصبح مفهوم استقلالية الإعلام مصطلحًا متنازعًا عليه ومثيرًا للجدل، ويتم مناقشته بكثرة بين أوساط النشطاء والصحفيين والباحثين من وجهات نظر مختلفة.[3] وقد تم تسليط الضوء على المفهوم في السياسة الإعلامية الأوروبية كمحاولة للفصل بين وسائل الإعلام الخاصة أو التجارية ووسائل الإعلام الحكومية ومن ثم تم صياغة مفهوم الاستقلالية على أنه "وسائل الإعلام غير المملوكة للدولة".[4]

وقد طورت اليونسكو هذا المفهوم، آخذة بالاعتبار الجوانب الأخرى المحيطة بوسائل الإعلام غير جانب الملكية، وعلى هامش النقاشات التي صاحبت إعلان ويندهوك عام 1991، عرف الصحفيين الصحافة المستقلة بأنها "الصحافة التي تستقل عن السيطرة الحكومية سياسيًا واقتصاديًا، والخارجة عن سيطرة المعدات والمواد اللازمة للطباعة والنشر".[5]

وفي فهم استقلال وسائل الإعلام؛ تصنف "اليونسكو" عمليات تقييم استقلال وسائل الإعلام حول مكونين هامين ومتميزين، يتعلق المكون الأول بدور السلطات التنظيمية فيما إذا كانت تكفل استقلال التحرير أم لا، ويشمل ذلك المؤسسات التي تمنح الترخيص لهيئات البث أو غيرها التي تضع معايير للمؤسسات الإعلامية. ويتعلق المكون الثاني بمقاومة التدخل السياسي والتجاري في استقلال قطاع الإعلام.[6]

وبالنسبة للمكون الأول توضح "اليونسكو" أنه من المهم أن يتم وضع السلطات التنظيمية لوسائل الإعلام خارج نطاق سيطرة السياسيين، وأن يضفي عليها الطابع الرسمي المميز والمستقل عبر التوجيهات الحكومية. ويقاس الإطار القانوني للسلطات التنظيمية من خلال فحص القوانين، وبيان ما إذا كانت المؤسسات التنظيمية تتمتع بالاستقلال فيما يخص الميزانية والموظفين، بالإضافة إلى تقييم القوانين المتعلقة بالمنافسة والاحتكار وشفافية ملكية وسائل الإعلام.

وبشكل عام يرتبط استقلال وسائل الإعلام ارتباطًا وثيقًا بالقيم الديمقراطية للمجتمع المرتبطة بحرية الصحافة مثل نقد السلطة، ودور المراقب للصحفيين، وكشف فساد المسؤولين، والإعلام كسلطة رابعة.

-3 Kari karppinen & Hallvard Moe, What We Talk About When Talk About "Media Independence",
-4 Kari karppinen & Hallvard Moe, What We Talk About When Talk About "Media Independence",
-5 Declaration of Windhoek on Promoting an Independent and Pluralistic African Press,
-6 UNESCO, Trends in Media Independence,

ثانيًا

كيف فقدت وسائل الإعلام المصرية استقلاليتها؟

منذ العام 2014، اتخذت السلطات المصرية سياسات نوعية ناعمة أدت بالإعلام المصري إلى فقدان جزء كبير من استقلاليته؛ حيث عمدت السلطة المصرية إلى السيطرة على وسائل الإعلام بكافة الطرق، فمن جانب لا تزال الدولة تحافظ على عدم استقلالية وعدم حيادية الإعلام المملوك لها، ولا يزال المحتوى الصحفي "القومي" عبارة عن محتوى يخدم الأجندات السياسية للنظام الحاكم، ويشيد بسياسات الدولة، ويبتعد عن الجمهور وآرائه، ونلحظ ذلك في "المانشيتات الموحدة التي اتسمت بها معظم الصحف في الفترة الأخيرة، كما نلحظ ذلك مع تعامل صحفيو الوزارات في نشر البيانات؛ حيث يعمل صحفيو الوزارات المختلفة في جروب واتس آب خاص بالوزارة، على أن يقوم بنشر ما ورد إليه عبر هذا الجروب، وإذا كان لدى الصحفي أية مصادر أخرى أو معلومات مخالفة، وخالف نشر المرسل إليه، فيعرض نفسه للطرد من جروب الوزارة، وقد حدث ذلك مع أكثر من صحفي.[7]

ولم ينجو الإعلام الخاص من كنف الدولة التي استطاعت تأميمه والاستحواذ عليه عبر صفقات بيع تمت لجهات مشكوك في تبعيتها للحكومة المصرية، وهو ما جعل من جميع وسائل الإعلام تقريبًا تتحول إلى ملكية حكومية تخدم أجهزة الدولة وسلطتها التنفيذية. بالتوازي مع قيام السلطة المصرية بفرض قيود مالية وإجراءات بيروقراطية تحد من قدرة الكثيرين وخصوصًا الشباب في إنشاء قنوات إعلامية أو صحف جديدة.[8]

وتحكم السلطة المصرية الخناق على وسائل الإعلام عبر السيطرة على البنية التحتية اللازمة لعمل وسائل الإعلام مثل المطابع وأدوات الطباعة ودور النشر وشركات ومعدات التوزيع، التي تمكنها ببساطة من التحكم فيما يتم طباعته أو ما يتم توزيعه إلى الجمهور. ,هناك تاريخ طويل تتورط فيه السلطة بمحاولة حذف أو تغيير مادة تحريرية لمقال صحفي، وحتى مصادرة ومنع طباعة عدد بكامله، كان آخر هذه التدخلات مصادرة ووقف طباعة جريدة "الأهالي" لمدة3 أسابيع متتالية، بسبب رفض إدارة تحرير الجريدة تعديل أو تغيير محتوى صحفي وارد بالنسخة المطبوعة.[9]

وقد قامت الحكومة المصرية بالاستناد إلى الغطاء التشريعي لحفظ هذا الوضع الإعلامي "شبه الحكومي" الذي اتسمت فيه وسائل الإعلام بالابتعاد عن مفهوم الاستقلال التحريري في مقابل صعود مفهوم الرقابة الذاتية للمؤسسات والصحفيين وذلك من خلال مجموعة من القوانين المقيدة والتي تمثلت في القوانين 178، و179، و180 لسنة 2018. وذلك بالتوازي مع قيام السلطة بضمان ولاء المؤسسات التنظيمية التي تنظم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، عبر التلاعب في تشكيل أعضائها وضمان أن النصيب الأكبر من الأعضاء يتم تعيينه عن طريق السلطة التنفيذية. وسنوضح ذلك بنوع من التفصيل:

١- الإحكام على تشكيل الهيئات والمجالس المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي

يعتبر الاستقلال على الجانب الإداري شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقلالية التامة لوسائل الإعلام، ومن ثَمّ فإن النظر إلى طبيعة الهيكل الإداري والتنفيذي داخل المؤسسات الصحفية، وداخل الهيئات المنظمة يعد أحد أهم معايير الاستقلالية، حيث يجب على هذا التشكيل أن يراعي التنوع والتمثيل المتكافئ لكافة المعنيين، مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة المباشرة للصحفيين والإعلاميين وأهمية الحفاظ على تمثيل حقيقي مناسب لهم كمعنيين بشكل أساسي.

ولكن على العكس تمامًا، قامت السلطات المصرية بنزع صفة الاستقلالية عن جميع الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وجعلت منها ذراعًا آخر للسلطة يتم عبره تقييد وسائل الإعلام، وتأميم الاستقلال التحريري، حتى أصبحت وسائل الإعلام المصرية ذات محتوى تحريري متشابه، بعيدًا كل البعد عن الاستقلالية أو الحيادية.

وعلى الرغم من تأكيد الدستور والقوانين المتماسة، على تمتع كلًا من المجلس الأعلى للإعلام والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام بالاستقلال الفني والمالي والإداري، إلا أن ما قدمته السلطة بيد، قامت بسحبه باليد الأخرى عبر إحكام الخناق على المؤسسات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي ونزع استقلاليتها، عن طريق إعادة ترتيب البنية التشريعية، التي استحوذت فيه السلطة التنفيذية على تشكيل الهيئات والمؤسسات التنظيمية، وضمنت السلطة التنفيذية "أحقيتها" في تعيين أغلب أعضاء الهيئات، وظل رأس السلطة التنفيذية له اليد العليا في تشكيل هذه الهيئات بالتوازي مع ابتعاد ذوي المصلحة المباشرة من الصحفيين والإعلاميين عن صدر التشكيل، وهو أمر غريب، فمن المنطقي أن يحدد أصحاب المهنة القوانين والقرارات التي تنظم مهنتهم، ويجب أن يتم تمثيلهم بالنسبة الأكبر لأنهم أصحاب المصالح الأساسية.

7- عودة المانشيت الموحد في الصحف المصرية. أغسطس 2017، متاح على الرابط التالي تاريخ الزيارة 1/5/2020
أنظر أيضًا المانشيت موحد "السيسي يتحدى التحدي" بمشروع مرسي. 2015. متاح على الرابط التالي تاريخ الزيارة 1/5/2020
انظر أيضًا: فضيحة مهنية جديدة: رسالة واتس آب تتحكم بمانشيتات الصحف المصرية. مارس 2019. متاح على الرابط التالي تاريخ الزيارة 1/5/2020
8- مراسلون بلا حدود. 2019. مصر: وسائل الإعلام تحت سيطرة شبه كاملة. متاح على الرابط التالي تاريخ الزيارة 1/5/2020
9- من يقف وراء تكرار مصادرة جريدة الأهالي. متاح على الرابط التالي تاريخ الزيارة 1/5/2020

وبهذه التشكيلات ''الحكومية'' فقد المجلس والهيئتين أحد أهم صفاتهم وهي الاستقلال الفني والمالي والإداري، وأصبحوا صدى للسلطة التنفيذية، استطاعت من خلالهم التحكم فيما يبث وينشر عبر وسائل الإعلام، عبر أدوار وأدوات رقابية محكمة، وهو ما يعتبر تدخلًا مباشرًا في شئون وسائل الإعلام يحد من استقلاليتها ويهدد مهنيتها.

ولتأكيد ما سبق ذكره نستعرض التشكيل القانوني للهيئات التي تحكم المشهد الصحفي والإعلامي في مصر (والتي تتمثل بصورة أساسية في 3 هيئات: المجلس الأعلى للإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام)، لتوضيح مدى تغلغل أيدي السلطة التنفيذية في هذا التشكيل.

أ-تشكيل المجلس الأعلى للإعلام.

طبقًا للمادة (73) من القانون 180 لسنة 2018؛ يشكل المجلس الأعلى للإعلام من 9 أعضاء،[10] يختارون ممثلين عن عدد من الجهات طبقاً للشكل الآتي.[11]

شكل (1) - الجهات المنوطة بتشكيل الهيئة الوطنية للصحافة

10- في 14 أبريل من العام 2017، تم تشكيل المجلس الأعلى للإعلام لأول مرة، طبقاً للقانون رقم 92 لسنة 2016، والذي نص على تشكيل المجلس من 13 عضوا ، وقد تغير عدد أعضاء المجلس الأعلى للإعلام إلى 9 أعضاء، مع صدور القانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام. وحتى كتابة هذه السطور في أبريل من العام 2020، لم يصدر رئيس الجمهورية قرارًا جديدًا بتشكيل المجلس الأعلى للإعلام طبقاً لنص القانون الجديد

11- يُشكل المجلس الأعلى بقرار من رئيس الجمهورية من تسعة أعضاء، يُختارون على الوجه الآتي:

أ - رئيس المجلس، يختاره رئيس الجمهورية
ب - نائب لرئيس مجلس الدولة، يختاره المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة
جـ - رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية
د - ممثل للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، يختاره رئيس مجلس إدارة الجهاز
هـ - شخصية عامة من ذوى الخبرة، يختاره رئيس الجمهورية
و - عضو من الصحفيين، بناءً على ترشيح مجلس إدارة نقابة الصحفيين من غير أعضائه
ز - عضو من الإعلاميين، بناءً على ترشيح مجلس إدارة نقابة الإعلاميين من غير أعضائه
حـ - عضوًا من الشخصيات العامة وذوى الخبرة، بناءً على ترشيح مكتب مجلس النواب من غير أعضاء مجلس النواب
ط - ممثل للمجلس الأعلى للجامعات، من أساتذة الصحافة والإعلام العاملين بالجامعات المصرية، بناءً على ترشيح المجلس الأعلى للجامعات

يوضح هذا الشكل سيطرة السلطة التنفيذية على عملية تشكيل أعضاء المجلس, حيث يضم المجلس 3 أعضاء من أجهزة السلطة التنفيذية, في حين يقوم رأس السلطة التنفيذية - رئيس الجمهورية - بتعيين عضوين آخرين من ضمنهم رئيس المجلس, ليصبح عدد الأعضاء المسؤولة عن اختيارهم السلطة التنفيذية 5 أعضاء من إجمالي 9 أعضاء, وتشارك السلطة القضائية بتعيين عضو وحيد فى المجلس.

وتشارك نقابتي الصحفيين والإعلاميين بعضو واحد ''مرشح'' ممثل لكل نقابة, بنسبة لا تتجاوز 23% لكلا النقابتين من إجمالي الأعضاء, كما ترشح السلطة التشريعية عضو من الشخصيات العامة وذوي الخبرة لشغل منصب آخر فى المجلس. إلا أن اختيار كل هذه الهيئات يبقى اختيارًا شكليًا؛ حيث يقف دورهم عند حد ترشيح الأفراد, على أن يكون من حق رئيس السلطة التنفيذية الموافقة على المرشحين أو لا.

ب-تشكيل الهيئة الوطنية للصحافة.

طبقًا للمادة السابعة من القانون رقم 179 لسنة 2018 بشأن الهيئة الوطنية للصحافة, تُشكل ''الهيئة'' بقرار من رئيس الجمهورية, من 9 أعضاء يتم اختيارهم من قبل عدد من الهيئات. كما هو موضح بالشكل الآتي.[12]

شكل (2) - الجهات المنوطة بتشكيل الهيئة الوطنية للصحافة

12 - تُشكل الهيئة الوطنية للصحافة من رئيس الجمهورية من تسعة أعضاء, على النحو الآتي:
أ - رئيس الهيئة, يختاره رئيس الجمهورية
ب - نائب لرئيس مجلس الدولة, يختاره المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة
جـ - ممثل لوزارة المالية, يختاره وزير المالية
د - عضوان من ذوى الخبرة والشخصيات العامة, يختارهم رئيس الجمهورية
هـ - عضوان يمثلان الصحافة القومية, بناءً على ترشيح مجلس نقابة الصحفيين من غير أعضائه
و - ممثل للعاملين بالمؤسسات الصحفية القومية, بناءً على ترشيح مجلس النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام من غير أعضائه
ز - عضو من ذوى الخبرة والشخصيات العامة بناءً على ترشيح مكتب مجلس النواب من غير أعضاء المجلس

تسيطر السلطة التنفيذية على الهيئة الوطنية للصحافة - كما هو موضح بالشكل السابق - حيث يقوم رئيس الجمهورية باختيار 3 أعضاء بالهيئة، بالإضافة إلى ممثل لوزارة المالية، ليصبح إجمالي الأعضاء الذين يمثلون السلطة التنفيذية 4 أعضاء من إجمالي عدد الأعضاء البالغ عددهم 9 أعضاء، وتشارك السلطة القضائية بتعيين عضو وحيد فى المجلس.

ويمثل المؤسسات القومية عضوين في الهيئة بنسبة 22% من إجمالي الأعضاء، كما ترشح السلطة التشريعية عضو من الشخصيات العامة وذوي خبر لشغل منصب آخر فى المجلس، بالإضافة إلى ممثل عن العاملين بالمؤسسات القومية تقوم بترشيحه النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام. ويعد اختيار كل هذه الهيئات يبقى اختيارًا شكليًا؛ حيث يقف دورهم عند حد ترشيح الأفراد، على أن يكون من حق رئيس السلطة التنفيذية الموافقة على المرشحين أو لا.

جـ-تشكيل الهيئة الوطنية للإعلام.

طبقًا للمادة السابعة من القانون رقم 178 لسنة 2018 بشأن الهيئة الوطنية للإعلام، تُشكل "الهيئة" بقرار من رئيس الجمهورية، من 9 أعضاء، يتم اختيارهم كممثلين عن عدد من الجهات كما هو موضح بالشكل الآتي.[13]

شكل (3) - الجهات المنوطة بتشكيل الهيئة الوطنية للإعلام

13- تشكل الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية من تسعة أعضاء، على النحو الآتي:
أ - رئيس الهيئة، يختاره رئيس الجمهورية
ب - نائب لرئيس مجلس الدولة، يختاره المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة
جـ - ممثل لوزارة المالية، يختاره وزير المالية
د - ممثل للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، يختاره رئيس مجلس إدارة الجهاز
هـ - اثنان من ذوى الخبرة والشخصيات العامة، يختارهما رئيس الجمهورية
و - ممثل عن نقابة الإعلاميين، بناء على ترشيح مجلس إدارة النقابة من غير أعضائه
ز - ممثل عن النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام، من العاملين بالهيئة الوطنية للإعلام من غير أعضائها بناء على ترشيح مجلس إدارة النقابة
حـ - عضو من ذوى الخبرة من الشخصيات العامة بناء على ترشيح مكتب مجلس النواب من غير أعضاء المجلس

تسيطر السلطة التنفيذية على الهيئة الوطنية للإعلام - كما هو موضح بالشكل السابق - حيث يقوم رئيس الجمهورية باختيار ثلاث أعضاء بالهيئة, بالإضافة إلى ممثل لوزارة المالية, وممثل عن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات, ليصبح إجمالي الأعضاء الذين يمثلون السلطة التنفيذية خمسة أعضاء من إجمالي عدد الأعضاء البالغ عددهم تسعة أعضاء, وتشارك السلطة القضائية بتعيين عضو وحيد فى المجلس.

ويمثل نقابة الإعلاميين عضو وحيد في الهيئة, كما ترشح السلطة التشريعية عضو من الشخصيات العامة وذوي خبر لشغل منصب آخر فى المجلس, بالإضافة إلى ممثل عن النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام, من العاملين بالهيئة الوطنية للإعلام. ويظل اختيار كل هذه الهيئات ي شكليًا؛ حيث يقف دورهم عند حد ترشيح الأفراد, على أن يكون من حق رئيس السلطة التنفيذية الموافقة على المرشحين أو لا.

٢- الحفاظ على عدم استقلالية المؤسسات الصحفية القومية

إن امتلاك الدولة للمؤسسات القومية, لا ينفي عنها اكتساب صفة الاستقلالية التحريرية, وقدرتها على اتخاذ قراراتها الخاصة بسياسة التحرير, وشكل ومضمون وكيفية نشر المحتوى الصحفي, وكذلك قرار نشر أي مادة صحفية من عدمه, وهو ما عبر عنه الدستور الذي ألزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها, بما يكفل حيادها, وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية, ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص فى مخاطبة الرأي العام.[14]

وبالرغم من هذه النصوص الدستورية الصريحة لضمان استقلالية الصحف القومية, إلا أن ذلك لم يحدث في الواقع, وكانت سيطرة الدولة على الصحف القومية أمرًا لصيق بها منذ نشأتها, بداية من سيطرة الحكومات المصرية المتعاقبة على الجرائد الورقية والإذاعة المصرية قبل حركة الضباط الأحرار, ثم تأميم الصحف المصرية ووضعها تحت مسؤولية ''الاتحاد القومي الاشتراكي, وبعد دخول التلفزيون في الستينات, أصبح النظام الناصري محتكرًا للمجال العام ومنها بالطبع احتكار الحق في التمثيل والحق في الظهور في التليفزيون. وتحولت الصحف القومية من إعلام شعبي مستقل إلى أعلام يعبر فقط عن وجهة نظر الحكومات, ويحابي سياسات الدولة, ويسوق انجازاتها, ويبرز أدوارها, مبتعدًا خطوات أكبر عن مناقشة قضايا الجمهور. ويظهر ذلك بصورة جلية من خلال المانشيتات الموحدة, ونوعية الموضوعات المطروقة, وحتى نوعية الكتاب الذين يكتبون مقالات الرأي.

كذلك ضمنت السلطة التنفيذية اختيار وتعيين غالبية أعضاء الهيئة الوطنية للصحافة, وقد كفل لها هذا الأمر ضمان التحكم فى المؤسسات القومية عبر تشكيل مجالس إدارة المؤسسات القومية والجمعيات العمومية التي يتم اختيار معظم أعضائها بواسطة الهيئة الوطنية للصحافة. كما غاب التمثيل العادل لصحفيي المؤسسات أنفسهم حيث ينتخب الصحفيين في كل مؤسسة عضوين فقط من إجمالي 17 عضوًا تتكون منهم الجمعية العمومية لكل مؤسسة صحفية قومية وهو ما يمثل نسبة لا تتجاوز 12% من إجمالي أعضاء المجلس, وينتحب الصحفيين أيضًا عضوين فقط من إجمالي 13 عضوًا يتكون بهم مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية وهو ما يمثل نسبة لا تتجاوز 16% من إجمالي الأعضاء.

وفي السطور التالية نستعرض آلية تشكيل الجمعيات العمومية ومجالس إدارة المؤسسات الصحفية القومية, فاستنادًا إلى القانون رقم 179 لسنة 2018, تتكون الجمعية العمومية لكل مؤسسة صحفية قومية من 17 عضوًا على النحو الآتى:[15]

- رئيس الهيئة الوطنية للصحافة.
- 3 من أعضاء الهيئة من غير المنتمين للمؤسسة الصحفية.
- 7 من الخبراء المتخصصين فى المسائل الاقتصادية والمالية والمحاسبية والقانونية من خارج المؤسسة تختارهم الهيئة.
- 6 من العاملين بالمؤسسة الصحفية القومية يتم انتخابهم بالاقتراع السري المباشر, 2 من الصحفيين و2 من الإداريين و2 من العمال.

14 - المادة 72, الدستور المصري الصادر عام 2014
15 - المادة 35 من القانون 179 لسنة 2018

ويتشكل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية من 13 عضوًا على النحو الآتي [16]:

- رئيس مجلس إدارة، تختاره الهيئة.
- 6 أعضاء منتخبين: 2 من الصحفيين، و2 من الإداريين، و2 من العمال، وتنتخب كل فئة ممثليها بالاقتراع السري المباشر.
- 6 أعضاء يختارهم رئيس مجلس الإدارة من ذوي الخبرات الصحفية والمالية والاقتصادية والمحاسبية والقانونية.

يذكر أن الدولة المصرية تمتلك 8 مؤسسات صحفية قومية يصدر عنها نحو55 إصداراً متنوعًا يوميًا وأسبوعيًا وشهريًا، وهذه المؤسسات هي (الأهرام، أخبار اليوم، دار الهلال، دار التحرير، روز اليوسف، وكالة أنباء الشرق الأوسط، والشركة القومية للتوزيع)، كما تمتلك قطاعًا واسعًا من القنوات التليفزيونية تتجاوز العشرين قناة أرضية وفضائية.

٣- التدخل في ملكية وسائل الإعلام الخاصة

إن امتلاك الدولة للمؤسسات القومية، لا ينفي عنها اكتساب صفة الاستقلالية التحريرية، وقدرتها على اتخاذ قراراتها الشكل الآخر من ملكية وسائل الإعلام، هو الملكية الخاصة للأفراد بشكل مباشر أو مجموعة منهم بعيدًا عن ملكية الدولة، وقد أضفى هذا الشكل مزيدًا من الحرية والاستقلالية على محتوى وسائل الإعلام، إلا أنه على الجانب الآخر خلق إعلامًا رهينًا بمعادلات السوق والإعلانات وحسابات الربح والخسارة، بالإضافة إلى أن هذه الصحافة مع الوقت أصبحت تخدم مصالح المالكين وتحميها، وخضعت السياسة التحريرية تحت مظلة انحيازات المالكين وتوجهاتهم السياسية والاقتصادية.

وعلى الرغم من أن الصحف والقنوات الخاصة تعد أكثر استقلالية لارتباط نجاحها بصورة أساسية بنجاح انتشارها بين الجمهور، ومن ثم لا بد من الاهتمام بمشاكل الجمهور ومناقشة قضاياه، ونقل الأحداث بصورة أكثر مهنية وحيادية للقارئ. إلا أن هذه الاستقلالية لم تستمر طويلًا، فسرعان ما تنبهت الحكومات المتعاقبة إلى دور هذه الصحف والقنوات، وخطورة انفتاح المجال الإعلامي، ومن ثم عمدت الحكومات المتعاقبة إلى إزاحة خصومها من المؤسسات الصحفية والإعلامية؛ وأصبحت المنابر الإعلامية تحت سيطرة النظام الحاكم، إذ باتت خاضعة مباشرة لسلطة الدولة أو أجهزتها السيادية أو في ملكية أثرياء مقربين من الحكومة.[17]

وقد بدأت سياسة السيطرة باستحواذ رجال الأعمال القريبين من الأجهزة الأمنية على القنوات الخاصة، وكانت أولى تلك الصفقات في مايو من العام 2016، حين استحوذ رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة على مجموعة قنوات "أون تي في" المملوكة لرجل الأعمال نجيب ساويرس. وفي ديسمبر من العام 2017، أعلن عن استحواذ شركة "إيجل كابيتال" المشكوك في تبعيتها لأجهزة سيادية، على مجموعة إعلام المصريين [18]. وبعد إتمام الصفقة، انتقلت ملكية عدد من المؤسسات الإعلامية، والتسويقية والقنوات الفضائية إلى ملكية "إيجل كابيتال"، ومنها: صحيفة اليوم السابع، جريدة صوت الأمة، مجلة عين، مجلة إيجيبت توداي، مجلة "بيزنس توداي"، بريزنتيشن سبورت، موقع "انفراد" الإخباري، موقع "دوت مصر" الإخباري، بالإضافة إلى شبكة قنوات اون الفضائية، والتي تضم قنوات "اون إي واون لايف واون سبورت أون دراما". في الوقت الذي أكد فيه موقع "مصراوي الإخباري"، بحسب مصادره، أن النسبة التي استحوذت عليها شركة إيجل كابيتال تقدر بنحو 60% من الشركة، بمبلغ مالي قيمته 600 مليون جنيه، يتم دفعه على عامين.[19] يذكر أن شركة "إيجل كابيتال" للاستثمارات المالية تأسست في نهاية العام 2016، وهي شركة غير مُقيَّدة بالبورصة المصرية، تشبه الصناديق الاستثمارية فيما يتعلق بنشاطها، حيث تستحوذ على بعض الكيانات والمؤسسات من أجل تطويرها وبيعها مرة أخرى والاستفادة من الاستثمار فيها، ويترأس مجلس إدارتها داليا خورشيد، وزيرة الاستثمار السابقة، وزوجة محافظ البنك المركزي طارق عامر. [20]

واستمرت سياسة السيطرة على ملكية وسائل الإعلام، ففي عام 2016 استحوذت شركة "فالكون" على مجموعة قنوات العاصمة المملوكة للنائب البرلماني سعيد حساسين[21]. وفي سبتمبر 2017، أعلنت مجموعة "تواصل"، وهي إحدى شركات مجموعة "فالكون" للخدمات الأمنية، استحواذها على شبكة قنوات "الحياة" الفضائية.[22] وفي بداية عام 2017، أُعلن تأسيس مجموعة قنوات"دي إم سي" الإعلامية والتي كانت مملوكة لرجل الأعمال طارق إسماعيل، رئيس شركة (دي ميديا) والمشكوك في تبعيته للأجهزة السيادية.[23]

16 - المادة 39 من القانون 179 لسنة 2018
17 - مراسلون بلا حدود. 2019. مصر: وسائل الإعلام تحت سيطرة شبه كاملة. متاح على الرابط التالي تاريخ الزيارة 1/5/2020
18 - بالتفاصيل الشركات المملوكة لإعلام المصريين , موقع مصراوي , على الرابط
19 - مؤسسة حرية الفكر والتعبير. (2018). "تحت الشبهة.. من يراقب ملكية وسائل الإعلام في مصر"، متاح على الرابط التالي تاريخ الزيارة 1/5/2020
20 - محمد أبو علي , صفقة تهزّ الإعلام المصري: لماذا تخلّى أبو هشيمة عن إمبراطوريته؟، تقرير , الأخبار اللبنانية , على الرابط
انظر أيضًا: مؤسسة حرية الفكر والتعبير. (2018). "تحت الشبهة.. من يراقب ملكية وسائل الإعلام في مصر"، متاح على الرابط التالي تاريخ الزيارة 1/5/2020
21 - حسام بهجت , تفاصيل استحواذ المخابرات العامة على إعلام المصريين، تقرير , مدى مصر , على الرابط
22 -انظر أيضًا: مؤسسة حرية الفكر والتعبير. مرجع سابق
23 -إعفاء طارق إسماعيل من رئاسة «دي إم سي» والتراجع عن إطلاق قناة "دي إم سي نيوز" , مدى مصر , على الرابط

وحتى بعض الصحف كالشروق والمصري اليوم –والتي تتمتع بملكية خاصة خالصة لكل من إبراهيم المعلم, وصلاح دياب. تدخلت الدولة في سياستها التحريرية بما يمكن أن نسميه الرقابة الذاتية من خلال شراء ولاء مُلاك هاتين الجريدتين.[24]

ونستنتج مما سبق أن الدولة المصرية ممثلة في الأجهزة السيادية تتحكم في السواد الأعظم من المنافذ الإعلامية المقروءة والمرئية وهو ما يؤثر بالطبع على مبدأ الحيادية والموضوعية, ويعتبر إهدارًا كاملًا لمبدأ الاستقلالية, وبالتالي أصبحت الدولة هي من تتحكم فى الإعلامي القومي والإعلام الخاص.

24 - مراسلون بلا حدود. مرصد ملكية وسائل الإعلام , علي الرابط

خاتمة

يعتبر استقلال وسائل الإعلام من أكثر الجوانب الهامة واللازمة لتحقيق حرية الصحافة, وتمتاز عملية الاستقلال الإعلامي بجانبين هامين أولهما: أن تستقل الهيئات التنظيمية لوسائل الإعلام عن النفوذ الحكومي والمصالح التجارية, وثانيًا: أن تستقل وسائل الإعلام ويستقل الصحفيين عن السيطرة السياسية أو التجارية. وتشير هذه الورقة البحثية؛ إلى انهيار مفهوم استقلالية وسائل الإعلام في الشأن المصري, وذلك بسبب الإجراءات والسياسات التي تتبعها السلطة المصرية, بداية من احتكار البنية التحتية اللازمة للطباعة والنشر أو البث أو التوزيع, مرورًا بسيطرتها التامة على المحتوى التحريري لوسائل الإعلام الحكومية, نهاية بدخولها سوق الإعلام الخاص واستحواذها على غالبية الصحف والقنوات المصرية الخاصة عبر عمليات بيع مشبوهة تمت عن طريق شركات مشكوك في تبعيتها للأجهزة السيادية للدولة, أو رجال أعمال معروفون بولائهم التام للسلطة. إضافة إلى ذلك؛ قامت السلطة التشريعية بإعادة هيكلة تشكيل الهيئات التنظيمية, ومهدت للسلطة التنفيذية السيطرة على تلك الهيئات عن طريق الحصول على النسبة الأكبر للتعيينات في هذه الهيئات, مع استمرار تهميش أصحاب المصالح المباشرة والمعنيين الحقيقيين من الصحفيين والإعلاميين.

وختامًا؛ توصي مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام بالآتي:

- إعادة تشكيل الهيئات التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على وسائل الإعلام بما يضمن استقلاليتها وحياديتها, مع مراعاة التمثيل الأكبر أن يكون لذوي المصلحة المباشرة من الصحفيين والإعلاميين.

- إلغاء المواد أرقام 54-35 من القانون 180 لسنة 2018, بسبب التعسف المادي في شروط التمويل والملكية, وكذلك إلغاء جميع المواد القانونية التي تقيد إطلاق المبادرات الإعلامية الشابة. ويجب إعادة سن هذه المواد فى ضوء منهجية تضمن التوسع في ملكية وسائل الإعلام وأحقية الشباب في تكوين مبادراتهم الإعلامية الخاصة.

- على المجلس الأعلى للإعلام أن يقوم بدوره الأساسي في منع الممارسات الاحتكارية في مجال الصحافة والإعلام, وضمان سلامة مصادر تمويل المؤسسات الإعلامية والصحفية.

- على السلطة التنفيذية أن تقوم بفتح المجال العام, وتلتزم بالتزاماتها الدولية, والاتفاقيات الموقعة مصر عليها.

EOJM

المـــرصد المصـــرى للصـــحافة والإعـــلام

Egyptian Observatory for Journalism and Media

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.